للحديث تتمة...

ترحيب باي سلطة توقف الحرب

اسامة علي

لا خلاف في أن القبول بمخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي بات أمراً لا بُد منه، فالخيار الآخر هو الحرب التي لم يعد الليبيون يستطيعون تحمّل المزيد منها. لكن اللافت في مسار الجولة الحالية من ملتقى الحوار أنها بعثت أملاً عكس ما كان يتوقع الجميع. يتمثل الأمل في فشل مرحلة التصويت الأولى على أساس المجمّعات (الأقاليم) الانتخابية، وتراجع المنطق الجهوي لصالح منطق آخر أكثر واقعية، وهو منطق سيُكشف فيه صراحة عن وجوه الأطراف الخارجية المتصدرة للمشهد في ليبيا والمتنافسة فيه.

لا شك في أن تلك الأطراف الدولية استشعرت مسبقاً المرحلة الجديدة التي سيمر نحوها ملتقى الحوار، فأرسلت وفودها إلى عاصمة البلاد، بحثاً عن تفاهمات تحت الطاولة قد يجتمع عليها أعضاء الملتقى. وجاءت نتيجة التصويت الأولى، وإن فشلت، لتُبرز ملامح تلك التفاهمات. بهذا الشكل: تقدّم عقيلة صالح مرشح القاهرة على الشريف الوافي مرشح أبوظبي وخليفة حفتر في الشرق، وخالد المشري المقرب من أنقرة، وعبد المجيد سيف النصر الممثل لأسرة ذات صلة عريقة وقديمة بباريس. تلك الملامح تكشف عن المشهد المقبل الذي ستنتهي إليه المفاوضات الحالية بالتصويت على رؤوس المجلس الرئاسي الثلاثة، ليمثلوا مصالح أكبر أقطاب الصراع، مقابل عزل طرف دولي آخر يتمثل في موسكو وحلفائها في أبوظبي والمرج الليبية. هذا المخرج سيكون الأقل ضرراً، وهو ما تحدث عنه نشطاء ليبيون عبر منصات التواصل الاجتماعي وشاشات التلفزة، من خلال رسم خريطة تفاهمات حول مصالح الأطراف الدولية، وإن كانت تلك الخريطة تسير في ركاب السياسة الأميركية المنزعجة من التوغل الروسي، وإن كان سلاح وملیشیات خليفة حفتر لا يزالان فاعلين في الساحة، لكن اجتماع الأفرقاء الدوليين والإقليميين بشأن ممثلي مصالحهم في ليبيا قد يضمن مرحلة استقرار نسبي.

يقول أحد النشطاء «المهم ألا ترجع الحرب». آخر يقترح: ما دامت الحكومة تنفيذية لقرارات المجلس الرئاسي التي لن تصدر إلا بتوافق رؤوسه الثلاثة، بأن يُعطى منصب رئيس الوزراء لشخصية مقربة من حفتر لترضيته، فلم يعد لدى قطاع كبير من الليبيين أهمية للسلطة أكانت حكومة وصاية أم لا. لكن المهم إبعاد شبح الحرب وعودة دوران عجلة الاقتصاد وتوفير شيء من الأمن.

SCOOP

توسيع قاعدة حرير الأميركية في كردستان العراق

بغداد ـ **زيد سالم**

كشفت مصادر عسكرية عراقية في العاصمة بغداد لـ«العربي الجديد» معلومات عن إجراء القوات الأميركية في قاعدة حرير، شمالي أربيل، في إقليم كردستان العراق، أعمال توسيع داخل القاعدة في الشهرين الماضيين، هي الأولى من نوعها منذ سنوات. وتضمنت الأعمال زيادة السعة الاستيعابية، فضلاً عن إجراء تحصينات داخل القاعدة، في خطوة قد تثير توتراً جديداً بين حكومة الإقليم والإيرانيين، الذين يضغطون في العراق لإخراج القوات الأميركية من البلاد. ووفقاً لأحد ضباط مديرية الاستخبارات العسكرية بوزارة الدفاع في بغداد، فإن الأعمال شملت تشييد ملاجئ تحت الأرض ومستودعات وأماكن مبيت داخل الحرم الرئيسي للقاعدة، التي شهدت أعمال صيانة وتأهيل مماثلة عام 2016، في ذروة التدخل الدولي بالعراق ضد تنظيم «داعش». وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد» أن قاعدة حرير تحولت في الفترة الأخيرة إلى شبه مركز لإدارة عمليات للقوات الأميركية الموجودة في المناطق الشمالية السورية، المجاورة لإقليم كردستان. وهي مناطق تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، وتنتشر فيها وحدات أميركية صغيرة، تعمل في إطار الدعم اللوجستي والنقل والإمداد. وكشف أن الشركات العاملة في عمليات التطوير داخل قاعدة حرير هي ذاتها التي تتولى «مشروع بناء القنصلية الأميركية الجديدة في منطقة عين كاوه وسط أربيل».

شملت الأعمال تشييد ملاجئ تحت الارض ومستودعات

وفي سبتمبر/ أيلول من العام الماضي، أعلن السفير الأميركي لدى العراق، ماثيو تولر، عن تقديم بلاده مساعدات تتضمّن معدات ولوازم عسكرية إلى وزارة «البشمركة» في إقليم كردستان، بقيمة 250 مليون دولار، إضافة لتخصيص فريق لتدريب العناصر على تلك المعدات.

وجاء إعلان تولر، عقب لقاء جمعه مع وزير «البشمركة» شورش إسماعيل، الذي اعتبر أنّ «هذه المساعدات دليل على اهتمام واشنطن بقوات البشمركة، وتقدير لدورها في محاربة الإرهاب». وشدّد إسماعيل على أنّ «التعاون بين الجانبين سيستمر من أجل إحلال الأمن في العراق والمنطقة». وهو ما اعتبره سياسيون عراقيون في بغداد تجاوزاً على السيادة العراقية، لا سيما أن تسليح قوات «البشمركة» يفترض أن يصدر عن بغداد، فيما أشار آخرون إلى أن القوات الأميركية قد تتخذ من إقليم كردستان منطلقاً لعملياتها واستقرارها ودعم نفوذها في المنطقة.

في أربيل، قال أحد المسؤولين في وزارة «البشمركة» لـ«العربي الجديد» إن القوات الأميركية الموجودة في أربيل لا تختلف عن الموجودة في مدينة سرت الأسد، وينبغي أن تكون الحكومة في بغداد على اطلاع بعمل وأنشطة التحالف الدولي، ضد «داعش».

لكن ريبين سلام، وهو عضو بارز في الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في أربيل، شدّد في حديث لـ«العربي الجديد» على أن «القوات الأميركية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية تتعرض إلى استهداف مستمر خلال وجودها في بغداد، مع أن هذه الهجمات المسلحة والصاروخية تتعارض مع مواثيق الأمم المتحدة. وهو ما يُهدد باحتمالية عودة العراق إلى خانة البند السابع، وتضرره بعقوبات اقتصادية، لذلك فإن أربيل لا تُريد أن يحدث ذلك عندها، خصوصاً أنها منطقة آمنة ومعروفة بكونها أكثر مناطق العراق أمناً واستقراراً».

من جهته، أفاد عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي كاطع الركابي، في حديث لـ«العربي الجديد»، بأن «كل الإجراءات الأمنية التي تتخذها حكومة إقليم كردستان، وقوات البشمركة، وما يرتبط بالقوات العسكرية التي توجد فيها القوات الأجنبية وتحديداً الأميركية، تجرى من دون علم الحكومة العراقية». واعتبر أن «القوات الأميركية تستغل الخلافات بين أربيل وبغداد من أجل توسيع قاعدة حرير، التي قد تكون هي الوجهة الدائمة للقوات الأميركية في المرحلة المقبلة».

ترسيخ الوجود

أشار الخبير الأمني العراقي سرمد البياتي إلى أن «استمرار التحركات التي تقوم بها القوات الأميركية كلها تشي بأن سياسة الرئيس الأميركي جو بايدن (الصورة) قد تكون هادفة إلى ترسيخ الوجود الأميركي في العراق». وأوضح في حديث لـ«العربي الجديد» أن «الأميركيين كانوا قد بنوا أكبر مدرجين للطائرات الضخمة في حرير وعين الأسد، وقد أعلن الرئيس السابق دونالد ترامب عن هذا الأمر».

الانسحاب من 8 مواقع

انسحبت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، حتى نهاية العام الماضي، من ثمانية مواقع عسكرية لها وعمدت إلى تسليمها للجيش العراقي، ضمن خطة للقوات الأميركية بإعادة التموضع في البلاد. لكن القواعد التي تستضيف قوات التحالف الدولي في العراق بقيت تتعرض لقصف شبه مستمر من قبل الملیشيات العراقية الموالية لإيران، مع استمرار الدعوات لانسحاب القوات الأميركية.

يحدث الآن

في ظل استمرار الملف النووي في إطار المراوحة بلا أي تقدم، برزت أمس زيارة وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إلى طهران، في ظل تساؤلات عما إذا كان يقود جهوداً لتقريب وجهات النظر بين إيران والولايات المتحدة

الملف النووي بلا تقدم

مراوحة بانتظار المبادِر

طهران ـ **صابر غل عنبري**
واشنطن ـ **العربي الجديد**

لا يزال الملف النووي الإيراني يراوح مكانه مع انتظار كل طرف مبادرة من الآخر، فإيران التي لمّح وزير خارجيتها محمد جواد ظريف إلى استعداد بلاده لعودة متزامنة مع واشنطن إلى الاتفاق، عادت أمس، الأربعاء، لنفي ذلك، في الوقت الذي قالت فيه إدارة جو بايدن إنها لم تبدأ بعد التفاوض مع طهران. في ظل هذه الأجواء، برزت أمس زيارة وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إلى العاصمة الإيرانية، وسط تساؤلات عما إذا كان يحمل وساطة ما تتعلق بالملف النووي. والتقى الوزير العراقي، أمس، في طهران الرئيس الإيراني حسن روحاني، وظريف، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، في زيارة برز فيها الحديث عن تحسين العلاقات بين الطرفين، والرد على اغتيال قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني. وعلى الرغم من أنه لم تصدر أي تصريحات رسمية عن جهود في الملف النووي، فإن تساؤلات طُرحت حول احتمال وجود دور خفي تقوم به بغداد في سياق تقريب وجهات النظر بين واشنطن وطهران. وذكرت وزارة الخارجية الإيرانية، في بيان، أن مباحثات ظريف وحسين تناولت «آخر تطورات العلاقات الثنائية وقضايا إقليمية ودولية». وأشار ظريف خلال اللقاء إلى أن أهم رد على اغتيال سليماني «هو طرد القوات الأميركية من المنطقة»، معرباً عن أمله في تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين البلدين. من جهته، قال حسين، وفق البيان، إن الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين بغداد وطهران «مؤشر إلى الأهمية التي يوليها الطرفان للعلاقات الثنائية»، مشيراً إلى أن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي «لديه اهتمام خاص بمتابعة وتنظيم العلاقات الثنائية». وبحسب وكالة «نور نيوز»، فإن حسين أشاد بـ«الدور الممتاز للجمهورية الإسلامية في الحفاظ على استقرار وأمن المنطقة». وأكد أن «توسيع العلاقات في جميع المجالات، خصوصاً التسريع في تنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة، من أولويات السياسة الخارجية العراقية». وفي السياق، أكد شمخاني خلال استقباله الوزير العراقي، ضرورة إخراج القوات الأميركية من العراق، داعياً إلى «تنفيذ سريع لقرار البرلمان العراقي بطرد القوات الأجنبية»، معتبراً أن ذلك «مقدمة لطردهم من المنطقة». وأضاف أن «الوجود الشرير للقوات الأجنبية، خصوصاً الأميركية، هو السبب الرئيس لعدم الاستقرار في المنطقة». وأكد أن «الأمن والاستقرار في إيران والعراق متشابكان». وبالنسبة للملف النووي، كشف مدير مكتب الرئيس الإيراني محمود واعظي، لوسائل الإعلام على هامش اجتماع الحكومة الإيرانية، أمس، عن حصول اتصالات أوروبية مع الطرفين الأميركي والإيراني، خلال الأسابيع الأخيرة، نافياً وجود «أي تواصل رسمي ثنائي» بين طهران وواشنطن. وقال في معرض الرد على سؤال عما إذا كانت إيران قد تلقت رسائل من الإدارة الأميركية الجديدة، إن «الرسائل هي التي صرّحوا بها من خلال وسائل الإعلام». وأضاف واعظي أن «الدول الأوروبية أصبحت خلال الأسابيع الأخيرة أكثر نشاطاً وأجرت اتصالات مع الأميركيين، و(جوزف) بوريل، الذي يُعتبر منسق اللجنة المشتركة للاتفاق النووي، أصبح نشطاً»، كاشفاً عن تواصل بين نائب بوريل ونائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي. ولم يكشف عن فحوى المباحثات، مجدداً التأكيد أن موقف إيران واضح وهو عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي وإلغاء جميع العقوبات.

تهديد إسرائيلي

قال وزير الاستيطان الإسرائيلي تساحي هنغبي، في تصريح إذاعي أمس، إن «الولايات المتحدة لن تهاجم المنشآت النووية في إيران، ويجب على إسرائيل أن تقرر ما إذا كانت ستقبل إيران نووية». وأضاف أنه «سيتعين على إسرائيل التصرف بشكل مستقل لتجنّب هذا الخطر». وبشأن احتمال شن هجوم إسرائيلي على إيران، قال: «لقد رأينا بالفعل ردود فعل ضد الإيرانيين. الإيرانيون محدودون للغاية في ردود أفعالهم، وقد لا يكون هناك مفر في المستقبل».

وتعليقاً على تصريحات ظريف لقناة «سي إن إن» الأميركية، قال واعظي إن ظريف «لم يتحدث عن عودة متزامنة لإيران وأميركا للاتفاق النووي»، مضيفاً أنه حصل خطأ في فهم تصريحات ظريف. في السياق، أكد روحاني خلال اجتماع حكومته، أمس، أن بلاده لن تقبل بتغيير أي بند في الاتفاق النووي، سواء لجهة إضافة بند أو بنود إليه أو شطبها منه، رافضاً أيضاً ضم «أي طرف آخر» إلى الاتفاق، في إشارة غير مباشرة إلى السعودية، بعدما طالبت فرنسا أخيراً بانضمامها. وأضاف أن «أطراف الاتفاق النووي هي مجموعة 4+1 أو يمكن أن تصبح في المستقبل مجموعة 5+1»، في توقع لعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق. وقال إن «انطباعنا أن الرأي العام العالمي وساسة العالم وحتى ساسة أميركا نفسها على قناعة بأن الاتفاق النووي يمكن أن يكون نافعاً للأمن والسلام والتعامل بين الدول»، مخاطباً واشنطن بالقول إن «على الأميركيين أن يكفوا عن الحديث عن الاتفاق النووي، لأنهم لم ينتهكوه فحسب بل انتهكوا القرار 2231» المكمل للاتفاق. ليصف ذلك بأنه «جريمة أكبر». وجدد موقف طهران من تنفيذ الاتفاق النووي بالقول إنه إذا عادت واشنطن إليه ونفذت تعهداتها «نحن أيضاً سنعود بالكامل لتعهداتنا»، وأكد أن بلاده سترد بالمثل على الخطوات الأميركية.

من لقاء سابق بين حسين وظريف (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

في غضون ذلك، برز أمس إعلان رئيس محكمة العدل الدولية عبد القوي أحمد يوسف، أن المحكمة لديها الاختصاص القضائي للنظر في الطلب المقدم من إيران لإلغاء العقوبات الاقتصادية الأميركية التي أعادت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب فرضها على طهران، بعد الانسحاب من الاتفاق النووي عام 2018. هذا الأمر رحب به ظريف، الذي اعتبر أن بلاده حققت «انتصاراً قانونياً». وكتب على «تويتر» أن المحكمة «رفضت كل الاعتراضات المبدئية للولايات المتحدة في القضية التي رفعتها إيران».

على الضفة الأميركية، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، مساء الثلاثاء، أن الولايات المتحدة ترى أنه من المبكر جداً الموافقة على اقتراح طهران القاضي بتدخل الاتحاد الأوروبي لإحياء الاتفاق النووي. وقال برايس «في حال عادت إيران للوفاء بكامل التزاماتها التي نصت عليها خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن الولايات المتحدة ستقوم بالخطوة نفسها». وأضاف أن إدارة الرئيس بايدن «ستتشاور مع حلفائنا وشركائنا والكونغرس قبل أن نصل إلى مرحلة نجري فيها مشاورات مباشرة مع الإيرانيين ونقدم شكلاً من الاقتراح»، مكرراً الدعوات التي وجهتها واشنطن لإيران لاحترام مضمون الاتفاق. وأضاف «لم نجر أي مناقشات مع الإيرانيين، ولا أتوقع أن نشرع في ذلك قبل المضي قدماً في تلك الخطوات الأولية»، في إشارة إلى مشاورات إدارة بايدن مع الحلفاء والشركاء والكونغرس. كما نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول أميركي آخر، لم تكشف هويته، أن تعليقات برايس لا ينبغي التقاط إليها على أنها رفض لفكرة ظريف، لكنها تعكس حقيقة أن فريق بايدن المسؤول عن الملف الإيراني تولى مهامه للتو وأنه ملتزم بالتشاور على نطاق واسع. وأردف قائلاً «لا يوجد رفض... لم نبدأ التفاوض مع إيران أو مع أي شخص آخر».

الاحتلال يواصل مجزرة هدم خربة حمصة الفوقا

تتواصل حملة الهدم الممنهجة للاحتلال، لخربة حمصة الفوقا في الاغوار الشمالية بالضفة الغربية

رام الله ـ **محمود السعدي**

تعرضت خربة «حمصة الفوقا»، في الأغوار الشمالية بالضفة الغربية، أمس الأربعاء، لنكبة جديدة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي نفذت عملية هدم ثانية لمساكن الأهالي وخيمهم، وذلك خلال 48 ساعة، ضمن خططها التوسعية لطرد الأهالي بالقوة، بهدف السيطرة على الأراضي. وكان نشطاء هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية في شمال الضفة قد اعتصموا في أراضي المرخية منذ هدم الاحتلال لها بالكامل أول من أمس الثلاثاء، وأعادوا بناء جزء من خيم الأهالي، لكن قوات الاحتلال اقتحمت الخربة فجر أمس، وشرعت مجدداً بهدمها.

هدم الاحتلال الخربة للمرة الثانية في 48 ساعة (تصال أشتية/ الأناضول)

وأكد مدير مكتب الهيئة، مراد اشتيوي، لـ«العربي الجديد»، أن قوات الاحتلال احضرت معها أمس رافعات كبيرة، وبدأت بهدم مساكن الخربة، في عملية استمرت طوال النهار، وناشدنا المنظمات والمؤسسات الدولية والمجتمع الدولي بضرورة التدخل والضغط على قوات الاحتلال من أجل وقف «مجزرة الهدم والترحيل» بحق أهالي الخربة. وأوضح الناشط الحقوقي في الأغوار عارف دراغمة، لـ«العربي الجديد»، أن عشرات الآليات العسكرية تقدمتها الجرافات والشاحنات المعدة للنقل، اقتحمت خربة حمصة الفوقا أمس، وشرعت بهدم الخيم السكنية وحظائر المواشي بذريعة أن المنطقة عسكرية مغلقة، لافتاً إلى أن «هدم الخربة جاء بعد يومين فقط من إخلاء 11 عائلة وتهجير نحو 80 شخصاً، بعد هدم خيمهم بالكامل ونقلها عبر الشاحنات إلى أطراف قرية فروش بيت دجن، في الأغوار الوسطى». لكن كوادر وطواقم الهيئة باشرت مجدداً عصر أمس بإعادة بناء ما هدمه الاحتلال، لتعزيز صمود الأهالي، وذلك إثر انسحاب القوات الإسرائيلية، التي اعتقلت الخيم والحظائر بالأرض وهدمت جميع الخيم والحظائر والبركسات، وصادرت مقتنيات الأهالي»، بحسب الناشط الفلسطيني.

وكان الاحتلال قد أغلق الخربة لمدة أسبوع بشكل كامل قبل بدء عملية الهدم، بحسب مسؤول ملف الاستيطان في محافظة طوباس والأغوار، معتز بشارات، الذي أشار لـ«العربي الجديد» إلى اعتقال الاحتلال أيضاً الناشط في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، محمد أبو حسن، كما منع الطواقم الصحافية من الدخول للمنطقة ضارباً حولها طوقاً مشدداً.

وفي إطار مخططها التوسعية والاستيطانية المتواصلة، نفذت قوات الاحتلال أمس أيضاً عمليات هدم متفرقة في الضفة الغربية. وهدمت جرافات الاحتلال منشآت ومنازل سكنية وأسواراً بالضفة، فيما اعتقلت قواته 25 فلسطينياً، واستمرت اعتداءات المستوطنين على قبر يوسف والمسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال. وهدمت جرافات الاحتلال التابعة لما يسمى بـ«الإدارة المدنية» ظهر أمس، مبنى قيد الإنشاء في بلدة عناتا شمال شرق القدس، بذريعة البناء غير المرخص، وذلك غداة إجبارها المواطن المقدسي معتز خليل على هدم منزله في حي رأس العامود قرب بلدة سلوان تجنباً لتكاليف الهدم الباهظة، التي فرضتها بلدية الاحتلال.

في الأثناء، اقتحم عشرات المستوطنين أمس «مقام يوسف» في المنطقة الشرقية من مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، بحماية جيش الاحتلال، ما أدى إلى اندلاع مواجهات في المنطقة. كما اقتحمت مجموعات من المستوطنين باحات المسجد الأقصى بحماية من قوات الاحتلال، وذلك ضمن الاقتحامات اليومية للمسجد. إلى ذلك، نصبت قوات الاحتلال أمس، خيمة على المدخل الشمالي الرئيسي لقرية دير نظام غرب رام الله، وسط الضفة الغربية، بذريعة عسكرية للمراقبة، بعدما قامت باعمال تجريف في المنطقة قبل اسبوعين، وفق ما أكده الناشط الإعلامي مجاهد التميمي لـ«العربي الجديد». كذلك أخطرت قوات الاحتلال بهدم عريش وجدران في بلدة الخضر جنوب بيت لحم، وفق الناشط احمد صلاح.

ليبيا: تصويت جديد اليوم لاختيار السلطة التنفيذية

طرابلس ـ **العربي الجديد**

عقد ملتقى الحوار السياسي الليبي، أمس الأربعاء، جلسته الثالثة بمدينة جنيف السويسرية، بحضور المبعوث الأممي الجديد يان كوبيتش، وسط ترجيحات بأن تبدأ عملية التصويت النهائي على اختيار السلطة التنفيذية الجديدة اليوم الخميس. يأتي ذلك فيما تستأنف لجنة «5+5» العسكرية (تضم 5 مسؤولين عن كل طرف؛ حكومة الوفاق وملیشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر) اجتماعاتها في مدينة سرت اليوم، لبحث العقبات التي حالت دون تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار.

وفيما واصل المرشحون لمنصب رئيس الوزراء خلال جلسة أمس تقديم برامجهم لإدارة المرحلة الانتقالية المقبلة أمام أعضاء ملتقى الحوار الـ75، تحدثت مصادر مقربة من أعضاء الملتقى، لـ«العربي الجديد»، عن وصول كوبيتش لحضور باقي جلسات الملتقى كاول محطة له في منصبه الجديد.

وكانت البعثة قد أعلنت، مساء الثلاثاء، نتائج التصويت على المرشحين لعضوية المجلس الرئاسي، مؤكدة أنّ أيا منهم لم يحصل على نسبة 70 في المائة، بحسب الآلية المتفق عليها داخل كل مجمع انتخابي من مجمعات الملتقى الممثلة لأقاليم ليبيا الثلاثة؛ طرابلس وبرقة وفزان.

ووفقاً لبيان صادر عن البعثة، فقد تصدّر عقيلة صالح في إقليم برقة بتسعة أصوات من أصل 23 صوتاً، وخالد المشري في إقليم طرابلس بثمانية أصوات من أصل 37 صوتاً، وعبد المجيد سيف النصر في إقليم فزان بستة أصوات من أصل 14. وتتوزّع أصوات أعضاء ملتقى الحوار بحسب الكثافة السكانية في كل مجمع انتخابي من مجمعات ليبيا الثلاثة.

وفي وقت أشارت فيه البعثة إلى أن جولة اختيار أعضاء المجلس الرئاسي ستنتقل إلى المرحلة الثانية على أساس القوائم، ينتظر أن يبدأ التصويت بعد انتهاء الملتقى من الاستماع لمرشحي منصب رئيس الوزراء، وهم 21 شخصية ليبية، على أساس القوائم التي تتطلب أربع شخصيات لكلّ منها (ثلاث شخصيات للمجلس الرئاسي وشخصية لمنصب رئيس الوزراء)، وسط توقعات بأن يحصل ذلك اليوم الخميس.

ولفوز القائمة يشترط حصولها على 60 في المائة من إجمالي أصوات كامل الملتقى، وإذا تعذر ذلك، يتم الانتقال إلى مرحلة جديدة من التصويت على أساس القوائم، تفوز فيها القائمة التي تتحصل على 50 في المائة من إجمالي أصوات كامل الملتقى. وأكدت المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد» أنّ مجال التكهن بفوز أي من القوائم لا يزال بعيداً، وسط سباق محموم لبناء تحالفات جديدة بين المرشحين، بعد فشل الجولة الأولى من التصويت.

في سياق متصل، دعا مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، إلى تركيز الفرقاء الليبيين على تشكيل السلطة التنفيذية و«عدم التشتت عن المسار الذي تقوده الأمم المتحدة». وقال شرقي في مقابلة أجراها مع الإذاعة الجزائرية الرسمية، مساء الثلاثاء: «ترشح شخصيات ليبية لمناصب المجلس الرئاسي يعد تطوراً إيجابياً جداً. نتابع ما يحدث في جنيف للوصول إلى أرضية واضحة لانتقاء من يمثل الليبيين». وأضاف أن «مقتضيات الضرورة في الوقت الحالي تلزم جميع الأطراف بتفادي الانخراط في الاجتماعات الموازية، والتي توحي للبعض بالتهرب من المسار الأممي». وتابع: «يجب تركيز الجهود على التحضير للانتخابات المقبلة».

لجنة «5+5» العسكرية تستأنف اجتماعاتها في سرت اليوم

وبالتزامن مع المسار السياسي، تستأنف اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «5+5»، عقد اجتماعاتها في مدينة سرت شرقي البلاد اليوم الخميس، وذلك بحسب تصريحات أدلى بها عضو اللجنة العسكرية عن حكومة الوفاق، العميد محمد نقاصة، أمس الأربعاء، لوكالة «الأناضول». وقال نقاصة إنّ «الاجتماع سيستضيفه البعثة الأممية إلى ليبيا وسيبحث العقبات التي حالت دون تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وسبل دعم المراقبين الدوليين وحمايتهم». وفي 23 يناير/ كانون الثاني الماضي، انتهت مدة 90 يوماً لتنفيذ بند في اتفاق وقف إطلاق النار ينص على انسحاب المرتزقة من ليبيا، دون تنفيذه.

وأوضح نقاصة: «سنناقش سبل إخراج المرتزقة، وإزالة الألغام والعقبات التي عرقلت فتح طريق مصراتة ـ سرت، وملف تبادل المحتجزين».

شرق غرب

قتلى وجرحى للنظام بهجوم لـ«داعش» في حماة

قتل وأصيب 25 عنصراً على الأقل من قوات النظام السوري، أمس الأربعاء، في هجوم لتنظيم «داعش» على مقرات للنظام في قرية الفاسدة شرق مدينة سلمية، في ريف حماة الشمالي الشرقي. وقالت مصادر لـ«العربي الجديد»، إنه بينما كان النظام يقوم بالتمشيط في البادية، تلقى هجوماً مباغتاً من عناصر «داعش» على محور قرية الفاسدة. وذكرت أن جثث 7 عناصر من قوات النظام و10 جرحى، وصلوا إلى مستشفى سلمية، بينما وصلت 12 جثة إلى المستشفى العسكري في مدينة حلب.

(العربي الجديد)

مصر: الحريري يبحث مع السيسي أوضاع لبنان

بحث رئيس الحكومة اللبنانية المكلف سعد الحريري (الصورة)، أمس الأربعاء، مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، آخر المستجدات والأوضاع العامة في لبنان والمنطقة. وقال بيان لمكتب الحريري، إن الرجلين تباحثا «في آخر المستجدات والأوضاع العامة في لبنان والمنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين»، فيما نقل بيان للرئاسة المصرية تأكيد السيسي حرص بلاده على إخراج لبنان من أزمته، واستعداد مصر للدعم في هذا الإطار.

(الأناضول)

فريق أممي يباشر التحقيق في تفجيرات مطار عدن

باشر فريق أممي وصل، أمس الأربعاء، إلى مدينة عدن، جنوب اليمن، تحقيقاته في التفجيرات التي استهدفت مطارها الدولي في 30 ديسمبر/كانون الأول الماضي. وأكد مصدر أمني في مطار عدن وصول الخبراء الدوليين، وقيام الفريق لاحقاً بمعاينة موقع التفجيرات بالمطار، قبل الانتقال إلى قصر معاشيق الرئاسي في المدينة.

(الأناضول)

أردوغان لطلاب جامعيين معتصمين: انتم إرهابيون

وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (أردوغان)، أمس الأربعاء، طلاب جامعة «بوغاز إيتشي»، الذين نظموا احتجاجات لتعيينه مليح بولو رئيساً لجامعتهم، بأنهم «إرهابيون». وتوجه أردوغان، خلال مشاركته افتراضياً بمؤتمرات لحزبه في عدد من الولايات، إلى الطلاب قائلاً: «هل أنتم طلاب علم أم إرهابيون؟»، مضيفاً أن «هؤلاء الشباب عناصر التنظيمات الإرهابية... لا يملكون قيماً وطنية بالمعنى الحقيقي».

(العربي الجديد)

معتقل في إيران يروي قصة هروبه

روى عالم الأنثروبولوجيا البريطاني ـ الإيراني كميل أحمدي، أمس الأربعاء، لوسائل إعلام قصة هروبه من إيران عبر الجبال إلى بريطانيا، بعدما حكم عليه بالسجن 9 سنوات بتهمة التعامل مع حكومة معادية. وقال أحمدي لـ«بي بي سي» و«إذا غاردين»، إنه هرب وهو قيد الإفراج المشروط منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بعد صدور الحكم عليه، لأنه خشي من عدم رؤية ابنه الصغير مجدداً، موضحاً أنه كان تعرض خلال 3 أشهر في السجن «لما يسمى تقنية التعذيب الأبيض»، أي الضغوط النفسية.

(فرانس برس)

قضية

تمرّ، اليوم الخميس، 6 أشهر على الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب الماضي، وأسفر عن سقوط أكثر من مائتي قتيل و7 آلاف جريح، فيما لا يزال اللبنانيون ينتظرون معرفة حقيقة ما حصل. حقيقة لا تزال مغيّبة، في ظل تحقيق قضائي معطّل، ومحاولات واضحة لمنع مساءلة المسؤولين. يزيد كل ذلك من التساؤلات الكثيرة، مع عدم بروز الرواية الكاملة للمسؤول عن استقدام نترات الأمونيوم إلى المرفأ، وتخزينه، وكيفية حصول الانفجار، وعلاقة النظام السوري بهذه القضية الغامضة

انفجار بيروت
6 أشهر من طمس الحقيقة

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

بين 4 أغسطس/آب 2020، و4 فبراير/شباط 2021، ستة أشهر من الأوجاع والجروح المفتوحة لآلاف اللبنانيين الذين ينتظرون جواباً على سؤال لا يزال يراودهم: من المسؤول عن قتل أكثر من مائتي شخص وإصابة نحو 7 آلاف آخرين، في انفجار هز بيروت ذلك اليوم؟

بعد ستة أشهر على انفجار مرفأ بيروت وبطء إعادة الإعمار ودفع التعويضات للمتضررين، لا تزال التحقيقات «مُعتقلة»، ورهينة التجاذبات السياسية والخطوط الحمراء التي تُكبّل السلطة القضائية. والأغرب أن أحداً لم يُقدّم حتى اليوم روايةً متكاملة لما حصل، بل في كل فترة تصدر معلومة جديدة لا يؤكدها أحد. من لغز نترات الأمونيوم والكمية التي انفجرت فعلاً، ومن الذي استقدمها، إلى السؤال عن علاقة النظام السوري، وهل ستنتهي القضية إلى أجوبة صريحة حول كل هذه الأسئلة؟

اللبنانيون الذين يحاولون في تحرّكاتهم الشعبية، ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، إبقاء القضية حية، ويحرصون بشكل شبه يومي وفي الرابع من كل شهر، على نشر فيديوهات وصور من المجزرة، باتوا شبه مقتنعين بأنّ سيناريو دفن الملف تُكتب صفحاته الأخيرة، عبر رفض مدعي عليهم المثول أمام القضاء، وعلى رأسهم رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، بالتوازي مع تجميد القضية منذ 17 ديسمبر/كانون الأول الماضي، بعد طلب نقل الدعوى للارتياب المشروع الذي تقدّم به الوزيران السابقان النائبان غازي زعيتر وعلي حسن خليل، ومحاولات أخرى سابقة ولاحقة، هدفها التنصّل من العقاب. أمام هذا الواقع، تتصاعد الدعوات لفتح تحقيق دولي في القضية، مع تأكيد عدم الثقة في القضاء اللبناني. وبعد حديث حسان دياب عن أن التقديرات بأن كمية نترات الأمونيوم التي انفجرت في مرفأ بيروت تُقدّر بـ500 طن، على الرغم من أن الكمية المخزّنة في المرفأ كانت 2700 طن، أضيف لغزٌ جديد في الفترة الأخيرة، وهو علاقة النظام السوري بملف الباخرة «روسوس» التي نقلت هذه المواد إلى المرفأ عام 2013، مع تسريب معلومات عن أن رجلي أعمال مزدوجي الجنسية (سورية وروسية) هما مدلل خوري وجورج حسواني ويرتبطان بنظام الأسد، يقفان خلف إحضار هذه المواد، ومن ثم خروج حسواني، في مقابلة مع وكالة «رويترز»، لنفي أي دور له بانفجار المرفأ. وجاء ذلك بعدما تبيّن أن شركة هيسكو لأعمال الهندسة والبناء التي كان يمتلكها حسواني أبقت على سجلها التجاري في نفس العنوان في لندن المسجلة به شركة سافارو المحدودة. وكانت الشركة التي طلبت شحنة النترات، ومقرها موزامبيق، قد قالت إنها طلبت الشحنة من خلال شركة سافارو. على الرغم من ذلك، يتمسك أهالي الضحايا برفض دفن هذه القضية. ويجزّم إبراهيم حطيط، شقيق الضحية ثروت حطيط، والمتحدث باسم لجنة أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت، في حديث مع «العربي الجديد»، «أننا لن ندع القضية تموت، وشعارنا «العدالة مش مثل كل مرّة»، وإيماننا راسخ بأن جريمة الرابع من أغسطس لا يمكن أن تمرّ، ونحن نستصغ التغيير». ويلفت إلى أنه «بعد 6 أشهر على الانفجار، لا نملك أي معطى من التحقيقات، لذلك تحركاتنا كانت وما تزال مستمرة أمام منزل المحقق العدلي القاضي فادي صوّان، الذي عليه أن يطلعنا على مسار التحقيقات ولا يتذرع بالسرية». ولفت إلى أن «هناك تفاصيل يجب أن تُكشف للرأي العام اللبناني، خصوصاً بعد مرور كل هذا الوقت، ونحن نحث المحقق العدلي على الاستمرار في مهامه، وكسر الاعتكاف الذي يمارسه ويبقى عليه بذريعة فيروس كورونا والإقفال العام. فهناك قضاة يداومون، واستثناءات لقرار التعبئة العامة بما خصّ قضايا عدة منها العاجلة والطارئة». وبعبّر حطيط عن عدم رضا أهالي الضحايا عن البطء الحاصل لناحية التحقيقات، مضيفاً «ندرك محاولات السياسيين لتعطيل الحقيقة والملف، ومع ذلك ما نزال نؤمن ببعض القضاة النزيهين علّهم ينصفوننا». كاشفاً عن أنّ تحركاً للأهالي سينفذ ظهر اليوم الخميس كما كلّ شهر، في مثل هذا التاريخ، «لكن هذه المرّة سندخل مرفأ بيروت لتلاوة بياننا وتوجيه الرسائل الحاسمة والملزمة لأهل السياسة والقضاء». في السياق، يقول المحامي علي عباس، من «المرصد الشعبي لمحاربة الفساد»، الذي يتابع الملف من خلال حملة «القصاص الآن»، إن النوايا غير نظيفة، وطلب نقل الدعوى بمثابة لعبة على الشعب اللبناني، بهدف تجميد التحقيق وتبرير الخطوة أمام المجتمع الدولي بذرائع يعتبرونها قانونية لكنها عكس ذلك، وبحجج الحصانات التي يجب أن تسقط أمام جريمة بهذا الحجم. ويضيف «لن نسمح بتجميد القضية، وسنبحث كل الخيارات المتاحة لاستئناف التحقيق، سواء عبر محكمة جنائية دولية أو منظمة حقوق الإنسان، ودفع المتضررين من جنسيات مختلفة إلى التحرك من خلال سلطات بلادهم القضائية». وعلى الرغم من إعادة محكمة التمييز الجزائية ملف التحقيق إلى القاضي صوان إلى حين البت في طلب نقل الدعوى، إلا أن الأخير لم يستأنف مهامه، في خطوة يضعها عباس في دائرة «تعطيل العدالة»، معتبراً أنها جريمة يقترفها المحقق العدلي اليوم، تجعله شريكاً في المسؤولية، وفي إخفاء الحقيقة عن الناس. ومن هنا الضغط يومياً وبشكل مستمرّ وعبر تظاهرات يقوم بها أهالي الضحايا وتسير ببطء شديد، وهذا ما كنا حذّرنا منه عندما أحالت الحكومة، في 10 أغسطس، ملف التفجير إلى المجلس العدلي، المعروف تاريخياً بأنه بمثابة «مقبرة الحقيقة»، ولتفادي السيناريو الخبيث طالبنا بتحقيق دولي»، مستغرباً التعامل مع جريمة أسفرت عن سقوط مئات القتلى والجرحى، وحوّلت العاصمة اللبنانية إلى مدينة منكوبة، وكأنها جريمة عادية. لافتاً إلى أن السلطة تحاول إدخال هذا التوصيف في ذهن اللبنانيين وكأن ما حصل قضاء وقدر، علماً أنّ الكلّ يجب أن يكون تحت سقف التحقيقات، من أعلى الهرم إلى أسفله، مع اتباع المبدأ المعاكس «أن المسؤول مدان ومتهم حتى تثبت براءته»، وفق قوله. ويشير عباس إلى أن الدولة لم تتحرك حتى

دمار هائل نتج عن الانفجار (حسين بيضون)

لغز الأمونيوم

يتوقف المحامي علي عباس، في حديث لـ«العربي الجديد»، عند ما يعتبره اخطر ما قاله رئيس حكومة تصريف الاعمال، حسان دياب (الصورة)، وهو إشارته الى أنّ تقرير مكتب التحقيقات الفدرالي الاميركي قدّر كمية نترات الامونيوم التي انفجرت بـ500 طن، فيما مواد نترات الامونيوم التي خزّنت في المرفأ كانت 2700 طنّ، متسائلا لماذا لم يتطرّق التحقيق الى هذه النقطة، واين ذهبت المواد المتبقية، وهل لا تزال على الاراضي اللبنانية؟

يؤكد أهالي الضحايا استمرار تحركاتهم حتى الوصول للحقيقة

التحقيقات في القضية ما تزال أولية وتسير ببطء شديدٍ

لتقوم بأبسط واجباتها الرسمية، فنقابة المحامين هي التي تحرّكت لدى السلطات البريطانية لوقف تصفية طوعية لشركة «سافارو» بسبب صلات محتملة لها بانفجار مرفأ بيروت، ولولا تدخّلها لكان إجراء التصفية مرّ مرور الكرام. في السياق نفسه، تحدثت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في تقرير نشرته أمس الأربعاء، عن تقاعس السلطات اللبنانية عن إحقاق العدالة خلال الأشهر الستة الماضية، لافتة إلى أن التحقيقات المحلية المتوقفة مليئة بالانتهاكات الجسيمة للإجراءات القانونية ومحاولات الزعماء السياسيين لوقف التحقيق تعزز الحاجة إلى تحقيق دولي مستقل. وقالت المنظمة: «ليس من الواضح متى سيُستأنف التحقيق، إذ وجّه القاضي صوان منذ أغسطس/آب الماضي، اتهامات إلى 37 شخصاً، 25 منهم محتجزون في ظروف يبدو أنها تنتهك حقوقهم في الإجراءات القانونية الواجبة، والموقوفون هم في الغالب من ذوي الرتب المتوسطة والمنخفضة من موظفي الجمارك والمرفأ وأجهزة الأمن، وتقول عائلاتهم ومحاموهم إن السلطات القضائية لم تقدّم بعد التهم أو الأدلة المحددة ضدهم». وشددت «هيومن رايتس ووتش» على أن التدخل السياسي أدى إلى تعطيل التحقيق وملئه بالعيوب، إذ وجّه صوان اتهامات ذات صلة بالانفجار إلى دياب و3 وزراء سابقين هم علي حسن خليل، وغازي زعيتر، ويوسف فنيانوس، في 10 ديسمبر الماضي، لكن دياب وحسن خليل وزعيتر رفضوا المثول للاستجواب، في حين أعلن وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي أنه لن يطلب من الأجهزة الأمنية توقيفهم حتى لو أصدر القضاء مذكرات توقيف بحقهم، لافتة في المقابل بناء على أقوال محامين متابعين للقضية، إلى أنه من غير الواضح ما إذا كان فريق صوان لديه القدرة الفنية لإجراء تحقيق شامل، باعتبار أن فريقه مكوّن من موظفين فقط يدوّنون الملاحظات باليد.

شرق غرب

لبنان: استهداف طائرة مسيّرة إسرائيلية

أعلن المتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي للإعلام الناطق بالعربية، أفيخاي أدرعي، أمس الأربعاء، أنه «خلال نشاط اعتيادي فوق لبنان، أطلقت نيران مضادة للطيران باتجاه طائرة يتم التحكم بها عن بعد تابعة لنا من دون إصابتها». وكان السكان قد سمعوا دويّ انفجار في الساحل الجنوبي للبنان، من دون معرفة ماهيّته.

(العربي الجديد)

البرغوثي ويونس في حوار فتحاوي

أكد أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح»، رئيس وفد الحركة في حوار القاهرة المقرر عقده الأسبوع المقبل، جبريل الرجوب (الصورة)، إشرافه على حوار مع عضوي اللجنة المركزية لـ«فتح» الأسيرين مروان البرغوثي وكريم يونس. وشدّد على أن «من حق مروان البرغوثي ممارسة رأيه بإطار اللجنة المركزية لحركة فتح». ودعا الرجوب مساء أول من أمس الثلاثاء في حديث تلفزيوني، جميع الفتحاويين إلى الالتزام، لكنه أكد أنه لن تتم مساءلة من لم يلتزم.

(العربي الجديد)

«حماس» لم تقرر شكل المشاركة في الانتخابات

أكّد عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» خليل الحية، أمس الأربعاء، أنّ دولاً عدة قدّمت ضمانات لإجراء الانتخابات الفلسطينية في مايو/ أيار المقبل، وفقاً لمرسوم الانتخابات الذي أصدره الرئيس محمود عباس مطلع العام الحالي. وأوضح أنّه من «غير مسموح لأحد أو أي جهة كانت أن يتراجع عن هذا المرسوم أو إيقافه أو أن يضع عراقيل أمامه». وأكد أن «حماس» لم تتخذ بعد قراراً بشكل المشاركة في العملية الانتخابية، مشيراً إلى أن شكل المشاركة مرتبط بما تنتجه اللقاءات الوطنية المقرر انعقادها في القاهرة الأسبوع المقبل.

(العربي الجديد)

أميركا تمدّد «نيو ستارت»

أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن (الصورة)، أمس الأربعاء، أن الولايات المتحدة مددت معاهدة «نيو ستارت» مع روسيا لمدة خمس سنوات. وأضاف في بيان أن «تمديد المعاهدة يضمن أن يكون لدينا حدود يمكن التحقق منها، بشأن الصواريخ البالستية الروسية العابرة للقارات والصواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة حتى الخامس من فبراير/شباط 2026».

(رويترز)

أفغانستان: ثلث المعتقلين يتعرضون للتعذيب

أفاد تقرير للأمم المتحدة، أمس الأربعاء، بأن نحو ثلث الأشخاص الذين تحتجزهم السلطات الأفغانية للاشتباه في ارتكابهم جرائم أمنية ومتعلقة بالإرهاب، يتعرضون للتعذيب أو لسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز. وخلص التقرير المشترك الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لدى أفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى أن نسبة المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب تراجعت قليلاً، لكنها ما تزال «مقلقة».

(رويترز)

الحدث

نزع فتيل أزمة الحسكة... والأكراد إلى جولة حوار جديدة

بعد نحو شهر من التوتر بين النظام السوري والأكراد، انتهت الأزمة، أمس الأربعاء، بفكّ الحصار المتبادل في الحسكة وريف حلب

أمين العاصي

بعد ساعات قليلة على الإعلان عن اتفاق النظام السوري والأكراد على إنهاء الخلاف الذي ساد بينهما لنحو شهر في محافظة الحسكة السورية في أقصى الشمال الشرقي من البلاد، وعن بدء تبادل فك الحصار عن مناطق كانت محاصرة من الطرفين، اتهم النظام أمس «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) بإعادة الحصار على الأحياء الخاضعة له في مدينة الحسكة، في دلالة واضحة على هشاشة الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان، من دون حل الخلافات الرئيسية. جاء ذلك في وقت بدأت فيه الإدارة الأميركية الجديدة خطوة باتجاه استكمال الحوار الكردي الكردي، المتوقف منذ أواخر العام الماضي. وأكدت سمر حسين، الرئيسة المشتركة لهيئة الداخلية لـ«الإدارة الذاتية» لشمال وشرقي سورية، أن إنهاء حالة التوتر «جاء كبادرة حسن نيّة من قبل قوات الأمن الداخلي (الأسايش)»، مشيرة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «سيتم إدخال المواد الغذائية والأساسية إلى المربعين الأمنيين في القامشلي والحسكة (أمس) الأربعاء»، لكنها لفتت إلى أن نقاط الأسايش ستبقى في أماكنها تحسباً لأي خرق من بقية قوات النظام، وفصائل «الدفاع الوطني» التابعة لها. فيما بدأ النظام السوري أمس بفك حصاره عن منطقة تل رفعت في ريف حلب الشمالي، وعن أحياء الشيخ مقصود والأشرفية في مدينة حلب، والتي تخضع لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) التي يشكل المقاتلون الأكراد عمادها الرئيسي.

لكن بعد ساعات قليلة من بدء تنفيذ الاتفاق، قالت صحيفة «البعث» التابعة للنظام السوري، إن «مليشيات «قسد»، وبعد ساعات من بدء رفع حصارها الجائر عن المدنيين في حيي حلكو وطي في القامشلي، عمدت إلى إعادة نصب حواجزها عند فرن البعث ومدينة الشباب وشارع البرج عند دوار المحكمة، إضافة إلى التضييق على المدنيين من خلال تشديد إجراءاتها التعسفية على عدد من الحواجز الواقعة في مداخل الأحياء». وزعمت الصحيفة أن «قسد» منعت الشاحنات التي تحمل الطحين من دخول مركز مدينة الحسكة وفرن البعث، وبالتالي استمرار توقف الأفران العامة والخاصة عن العمل، مضيفة أن «قسد» واصلت اختطاف عدد من الموظفين في المؤسسات الحكومية.

من جهتها، قالت مصادر مقربة من «الإدارة الذاتية» لـ«العربي الجديد» إن قوات «الأسايش» لم تقم بإزالة حواجزها من المربع الأمني تحسباً لأي خرق من النظام، وإنما سمحت للمدنيين بالدخول والخروج، كما سمحت بإدخال المواد الغذائية للمناطق التي يسيطر عليها النظام. وكانت قوات «الأسايش» قد حاصرت، منذ نحو شهر، المناطق التي لا تزال تحت سيطرة النظام في محافظة الحسكة، وهي عبارة عن مربعين أمنيين في مدينتي الحسكة والقامشلي وحيين في الأخيرة، رداً على تضييق قوات النظام على مناطق ذات غالبية كردية في مدينة حلب وريفها الشمالي. وحاول النظام استغلال هذه الأزمة لاستعادة دوره في محافظة الحسكة، من خلال دفع القبائل والعشائر العربية إلى الصدام مع القوات الكردية، وهو كان سيفتح باب اقتتال ربما من الصعب محاصرته.

وتدل الوقائع على أن الروس والأميركيين تدخّلوا لمنع قتيل الأزمة بالضغط على النظام والجانب الكردي، لتجنيب الشمال الشرقي من سورية ويلات اقتتال على أساس قومي. وتعد هذه الأزمة هي الأكبر في سياق علاقة النظام والجانب الكردي في سورية، ما يؤكد اتساع هوّة الخلاف بين الطرفين حول العديد من الملفات، لا سيما مستقبل الشمال الشرقي من سورية.

وعن ذلك، قال الباحث السياسي المقرب من «قسد» آزاد حسو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه «من الممكن تجدد التوتر بين قواتنا والنظام، لأننا لم نحل بعد الخلافات الرئيسية»، مشيراً إلى أن «هناك عدة مطالب لم يوافق عليها النظام»، مضيفاً: «على حكومة دمشق الاعتراف بالعقد الاجتماعي والقوانين المعمول بها في المناطق التي تقع تحت سيطرة «قسد»، وتعليمات الإدارة الذاتية من نواح عسكرية وسياسية واقتصادية». في غضون ذلك، تتجه الإدارة الأميركية الجديدة إلى متابعة الإشراف على الحوار بين أكبر كيانين سياسيين كرديين في سورية، وهما «المجلس الوطني الكردي» من جهة، وحزب «الاتحاد الديمقراطي»

وصل وفد أميركي إلى القامشلي للإشراف على الحوار الكردي

من الممكن تجدد التوتر بين النظام و«قسد» (فرانس برس)

وأحزاب أخرى تدور في فلكه وتشكّل «الإدارة الذاتية» في شمال شرقي سورية، من جهة أخرى. وأكدت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» وصول وفد من وزارة الخارجية الأميركية، أمس الأول الثلاثاء، إلى مدينة القامشلي لهذه الغاية. وكان قائد «قوات سورية الديمقراطية»، مظلوم عبدي، والذي مهّد الطريق أمام الحوار الكردي الكردي في أبريل/نيسان من العام الماضي، قد أشار في تغريدة له منذ أيام إلى أن «الاتفاقات التي توصلنا إليها مهمة وتحمي مصالح شعبنا»، داعياً الطرفين المتحاورين إلى «الاستعداد لمرحلة جديدة حتى نلتقي في الأيام المقبلة»، وفق قوله.

وكان الطرفان قد عقدا، خلال العام الماضي، جولات حوار عدة لتشكيل مرجعية سياسية واحدة لأكراد سورية تمثلهم في استحقاقات الحل السياسي. وعلى الرغم من اتفاقهما على أن اتفاقية دهوك، التي أبرمت بينهما برعاية من قيادة إقليم كردستان العراق، في أكتوبر/ تشرين الأول 2014، ستشكل أيضاً أرضية لهذه المفاوضات، إلا أنهما وصلا إلى طريق مسدود في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ما أدى إلى توقف الحوار. ولم يتجاوب «اتحاد الديمقراطي» مع مطالب «المجلس الوطني الكردي»، المنضوي في الائتلاف الوطني السوري، من أجل الخروج باتفاق، وهو فكّ الارتباط بين «الإدارة الذاتية» وحزب «العمال الكردستاني»، وتعديل العقد الاجتماعي، وإلغاء التجنيد الإجباري، مع دخول «البشمركة السورية» إلى الشمال الشرقي من سورية، إضافة إلى «الوضع التعليمي وإيجاد حلّ عملي يضمن مستقبل الطلبة بشهادات معترف بها، وإدخال التعليم باللغة الكردية بشكل يناسب ذلك»، وحسم مصير المعتقلين والمختطفين.

تقرير

أهداف خفية لتعديل قانون صندوق تحيا مصر

تعمل السلطات المصرية بشكل حثيث على تكريس الدور الاستثنائي لـ«صندوق تحيا مصر»، عبر اجرائها تعديلات تعزز هيمنته

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أقرّ مجلس النواب المصري، الأسبوع الماضي، تعديلاً تشريعياً على قانون إنشاء «صندوق تحيا مصر»، بإعفاء جميع عوائده ومداخيله والتسهيلات الائتمانية الممنوحة له، من كل الضرائب والرسوم أياً كان نوعها، وكل رسوم الشهر العقاري والتوثيق، والرسوم الجمركية. كما نصّ التعديل على عدم سريان أحكام قوانين ضرائب الدخل والدمغة، ورسم تنمية موارد الدولة، والضريبة على القيمة المضافة، وأي نوع آخر من الضرائب والرسوم المفروضة حالياً، أو التي تُفرض مستقبلاً، بقانون أو بقرار من الحكومة أو من أي سلطة عامة أخرى، على الصندوق. لكن التعديل لا يطاول ما يقرره قانون الضريبة على الدخل من ضريبة على عوائد أذون الخزانة والسندات أو الأرباح الرأسمالية، الناتجة عن التعامل في هذه الأذون والسندات.

وإلى جانب ما يعبّر عنه هذا النهج من استمرار توسيع سلطات الصندوق التابع للرئاسة والجيش، البعيد عن الرقابة، فإن الأهداف الحقيقية من التعديل لا تبدو كما وصفتها الحكومة في مذكرتها الإيضاحية، لجهة اكتشاف مشاكل بيروقراطية ومالية تعرقل نشاط الصندوق في المشاريع التنموية. ويمكن إدراك ذلك لتضمّن النص في المشروع إعفاء الصندوق من رسوم المناطق الحرة لكل ما يستورده من معدات وأجهزة ومستلزمات وأي أصناف أخرى، وكل ما يَرد إليه من الهدايا والهبات والتبرعات والمنح من الخارج. وبدا الأمر وكأن النص العام والمتسع في القانون القائم حول الإعفاءات الممنوحة للصندوق ليس كافياً لتمكينه من مباشرة الأنشطة الاجتماعية والتنموية المنصوص على إنشائه من أجلها.

لكن وضع هذا التعديل في السياق الحالي لمشاريع النظام وتوجهاته منذ بدء تفشي فيروس كورونا مطلع العام الماضي، يكشف أنه يهدف إلى تكريس وضعه الاستثنائي كصندوق «شبه سيادي»، مُعفى من جميع أدوات الرقابة والمشاركة في تمويل الدولة. كما يمكنه استثمار مداخيله في مشاريع يملكها بصفة مستقلة عن الحكومة، تزاحم الشركات الحكومية والقطاع الخاص في بعض الأنشطة، بحجة أن إسهامات الصندوق فيها «ذات هدف تنموي»، والقانون يسمح له بإقامة مشاريع تنموية تقوم عليها شركات جديدة مملوكة ملكية تامة للصندوق أو يساهم في رأس مالها.

وكشفت مصادر حكومية مطلعة لـ«العربي الجديد»، أن التعديل الجديد يستهدف بالأساس إعطاء الصندوق أولوية لقيادة العمل الأهلي في مصر من المنظور الخاص بالنظام، وليس بالمعنى التقليدي للعمل الأهلي، بأن يكون هذا العمل موازياً للممارسات الحكومة، وليس نابعاً من المجتمع كشريك للدولة في التنمية. ووفقاً للتعديل، لن تكون أي منظمة أهلية، بما في ذلك ما يتبع المخابرات العامة وغيرها من الأجهزة الحكومية، قادرة على منافسة «صندوق تحيا مصر» في أي مجال. وأضافت المصادر أن التعديل يعالج مسألتين مهمتين يرغب النظام في إغلاقهما نهائياً وعدم إثارة الجدل بشأنهما مستقبلاً. الأولى: هي غياب الرقابة والتحصيل الضريبي عن التبرعات الضخمة التي أصبحت تنهال على الصندوق من رجال الأعمال. ويرى البعض أنها باتت بمثابة «قرابين» لضمان السلامة والاستمرار في العمل في المشاريع المختلفة مع الأجهزة، تحديداً الجيش.

فمنذ بدء تفشي وباء كورونا، كشفت مصادر مطلعة عن تلقّي الصندوق أكثر من نصف مليار جنيه (32 مليون دولار) في صورة تبرعات، بدأت منذ رفع وتيرة الهجوم الإعلامي على رجال الأعمال بغية حثهم على المشاركة بالتبرع للصندوق في مارس/آذار 2020. وحدث ذلك بعدما أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي تخصيص جزء من أمواله للإنفاق على العمالة غير المنتظمة، وغيرها من أوجه الصرف الخاصة بالأزمة. وتتلقى الصندوق تبرعات مباشرة من جهات ومستثمرين، كمجلس الشعب ومجلس الوزراء والمحافظين ومجلس الدولة ومجلس القضاء الأعلى ومشيخة الأزهر ومجلس الكنائس المصرية وهيئة قناة السويس، والعديد من رجال الأعمال، على رأسهم حسين صبور. ويضاف إلى ذلك تبرعات من شركة إعمار الإماراتية، وجاليات المصريين في الخارج. لكن عدداً من رجال الأعمال الذين سبق أن تبرعوا للصندوق منذ سنوات فضّلوا التبرع مباشرة لخزانة الدولة، كأسرة ساويرس التي تعهدت بدفع 100 مليون جنيه (6,4 ملايين دولار).

تهدف التعديلات إلى جعل الصندوق بمثابة «شبه سيادي»

وخلال الشهر الماضي، أعلن الصندوق تلقيه أكثر من 90 مليون جنيه (5,8 ملايين دولار) تبرعات من مستثمرين ومصارف خاصة، فضلاً عن 90 مليون من شركة «إعمار» التي تراهن على نجاح الشراكة الحاكمة مع الصندوق ممثلاً للدولة المصرية، تحديداً بعد تسوية نزاعها مع الحكومة على أرض هضبة المقطم لصالحها مقابل 100 مليون جنيه فقط.

أما المسألة الثانية التي يريد النظام الانتهاء منها، فهي التوسع الكبير في الأملاك الخاصة بالصندوق بمختلف أنواعها، عقارية ومنقولة، مع وجود اتجاه لتخصيص مساحات من الأرض في قرى مختلفة للشركات التابعة للشركة القابضة الجديدة التي أنشأها الصندوق العام الماضي، لاستغلالها في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ستؤجر للمواطنين وتبقى ملكيتها قائمة في النهاية للصندوق، كما يُسجل الصندوق ملكيته للمنشآت والأجهزة والأدوات المستخدمة في عدد كبير من المشاريع التي بدأ تنفيذها بالفعل، مثل تنظيم قوافل لتوزيع مواد غذائية وملابس وتجهيزات تكفي مليون مواطن، ومساعدة ودعم ألفي فتاة للزواج، وتنظيم قوافل طبية، وتوزيع أجهزة غسيل كلى، وكراسي متحركة للمعاقين، وحضانات للأطفال.

وعلى الرغم من الطابع الإنساني لتلك المبادرات، إلا أن تعمّد تقديمها بديلاً لدور الدولة، ومكمّلاً لدور الجيش في التنمية، مع الابتعاد التام عن الرقابة، يطرح تساؤلات عديدة حول كفاءتها وسلامة تسييرها.

يسمح القانون للصندوق بإنشاء شركات جديدة (Getty)

قضية

يوماً بعد آخر، تتكشف المزيد من التفاصيل المخفية والتداعيات التي خلفتها حرب إقليم تيغراي الأخيرة بين القوات الإثيوبية الحكومية و«الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، فيما تشير مختلف المعطيات إلى أنّ لا الحرب انتهت ولا معاناة من كانوا ضحيتها ستتوقف قريباً

تزداد المعاناة الإنسانية في إقليم تيغراي (الجوارحو سو تيراس/ فرانس برس)

حرب تيغراي

تفاصيل مخفية عن المأساة الإنسانية

تدمير مخيّمين

ذكرت الأمم المتحدة انه تم تدمير مخيمي «هيتسا تس» و«شيميلبا» اللذين يأويان لاجئين معظمهم من إريتريا أثناء القتال الذي اندلع في اقليم تيغراي. واشارت اول من امس الثلاثاء الى انه تم اكتشاف تدمير المخيمين في يناير/ كانون الثاني الحاضي، من خلال صور الاقمار الصناعية.

لم تنتهِ حرب إقليم تيغراي المحاصر، شمال إثيوبيا بعد، هذا ما تؤكده على الأقل المعطيات والتداعيات على الأرض. فالحرب التي اندلعت في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بعدما أعلنت حكومة أبي أحمد حملة عسكرية ضد قادة الإقليم وتحديداً «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، وإن كانت خفتت، لكنها لم تحسم كما ادعت الحكومة بعد سيطرتها على عاصمة الإقليم ميكيلي في 28 نوفمبر الماضي. وليس أدلّ على ذلك من ظهور زعيم الجبهة، دبرصيون جبرامیكائيل، المطارد، مجدداً قبل أيام، في تسجيل صوتي ليؤكد التزامه بالمقاومة ضدّ حكومة أبي أحمد. ويعزّز ذلك فرضية غرق الإقليم في مواجهة طابعها حرب العصابات، خصوصاً أن «جبهة تحرير تيغراي» مدربة على هذا النوع من الحروب، عندما أدت دوراً أساسياً في إطاحة الزعيم منغستو هيلا مريام، في عام 1991. وفيما لا تزال مشكلة انقطاع الاتصالات تمثّل تحدياً في معظم أنحاء تيغراي، فإنّ الأخبار الآتية تباعاً من الإقليم، تشير إلى وضع إنساني كارثي خلفته الحرب، ولا سيما بعد حديث ثلاثة أحزاب معارضة، أول من أمس الثلاثاء، عن مقتل 50 ألف مدني جراء العمليات العسكرية. ويضاف ذلك إلى تقارير أممية وأخرى تابعة لمنظمات دولية تتحدّث عن سوء وضع الآلاف من أبناء الإقليم الذين اضطروا إلى النزوح أو اللجوء إلى السودان، لتترك هذه الأوضاع مجتمعة التوتر قائماً ليس فقط في منطقة تيغراي وحدها، وإنما في المنطقة المحيطة كذلك.

وفيما لا يزال التعتيم متواصلاً على تفاصيل كثيرة مخفية في صراع تيغراي الأخير، أشارت تقديرات ثلاثة من أحزاب المعارضة في تيغراي وهي، حزب «استقلال تيغراي» و«المؤتمر الوطني لتيغراي العظمى»، ووصل الأمر إلى أنّ بعض المسؤولين الإداريين الجدد الذين عينتهم حكومة أبي أحمد حذروا من أنّ الناس يموتون جوعاً، إذ لا يزال يتعذر الوصول إلى مناطق شاسعة خارج الطرق الرئيسية والبلدات.

واتهمت أحزاب المعارضة في بيانها الحكومة الإثيوبية بـ«استخدام الجوع كسلاح لإخضاع تيغراي وعرقلة الجهود الدولية لتقديم مساعدات إنسانية»، لكن في المقابل، تؤكد الحكومة الإثيوبية أنه تمّ تسليم المساعدات الدولية التي وصلت إلى ما يقرب من 1,5 مليون شخص.

المخاوف بشأن الوضع في تيغراي عبّر عنها كذلك الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، الذي قال مساء أول من أمس الثلاثاء، إنه لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء الأوضاع في الإقليم، مؤكداً «ضرورة استمرار الخطوات العاجلة للتخفيف من حدة الوضع الإنساني وتوفير الحماية اللازمة للمعرضين للخطر». وجاء ذلك في بيان أصدره ستيفان دوجاريك، المتحدث الرسمي باسم غوتيريس، مساء الثلاثاء.

وتضغط الأمم المتحدة وجهات أخرى من أجل زيادة وصول المساعدات الإنسانية، وإيجاد حلّ لنظام معقّد من التراخيص، مع مجموعة متنوعة من السلطات. وتعبيراً عن هذه المعوقات، كتب رئيس «مجلس اللاجئين النرويجي» يان إيغلاند، على «تويتر» الإثنين: «خلال 40 عاماً، بوصفي عاملاً إنسانياً، نادراً ما رأيت عرقلة شديدة لاستجابة مساعدة، كما في تيغراي. نحن نفشل كمجتمع دولي».

أما مفوّض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي، فقال الإثنين بعد زيارة إلى تيغراي إن الوضع «خطير جداً». وأشار إلى أن «نحو 20 ألف لاجئ (معظمهم من إريتريا) أصبحوا في عداد المفقودين أو المشتتين بعد تدمير مخيمين للاجئين في تيغراي». وإذ استضاف إقليم تيغراي نحو مائة ألف لاجئ من إريتريا قبل القتال، قال غراندي إنه تحدث إلى بعض مَن حوصروا من هؤلاء في القتال، ثم لجأوا إلى «تناول أوراق شجر»، بعد انقطاع الدعم الغذائي لأسابيع. وتابع أن القوات الإريترية أعادت قسراً آخرين إلى بلادهم.

وإريتريا متهمة بالتدخل في النزاع في تيغراي، ومساندة القوات الحكومية، وهو ما أكدته تقارير أميركية، وليس فقط قادة «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» وشهود عيان. هذا فضلاً عن مشاركة قوات من إقليم أمهرة في النزاع ضد الجبهة. وبعدما باتت القوات الإثيوبية تحاصر مختلف جهات الإقليم، ولا سيما من جهة السودان، لقطع الطريق على قوات «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» وقادتها بحال فكروا في الهروب، وفي ظلّ أن الحدود مع إريتريا مؤمنة، لم يبقَ أمام قادة الإقليم سوى مواصلة التمرّد. وهو ما عبّر عنه صراحة زعيم الجبهة، دبرصيون جبرامیكائيل، نهاية شهر يناير/ كانون الثاني الماضي. وقال في تسجيل صوتي نشرته وسيلة إعلامية مرتبطة بالجبهة: «فليعلم أعداؤنا وأصدقاؤنا أننا لن نترك الأرض حتى النصر». وحثّ جبرامیكائيل شعب تيغراي على مواصلة الكفاح «بتصميم أكبر ومن دون انشقاقات داخلية».

ويؤشّر ذلك إلى أنّ حرب العصابات ستكون على الأرجح مصير النزاع في تيغراي، لا سيما أنّ الآلاف من أنصار الجبهة عبروا عن ارتياحهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي بعد تصريحات جبرامیكائيل. ويمتاز إقليم تيغراي بالمناطق الجبلية الوعرة، مما يخلق بيئة مواتية للتخفي للقاتلي حرب العصابات، في حين تعكس تجارب حرب العصابات في المنطقة، سواء في إثيوبيا نفسها أو في الدول المجاورة، أنّ مثل هذه الحروب قد تمتد لفترة طويلة.

أحزاب معارضة: مقتل 50 ألف مدني في إقليم تيغراي

مجاعة في الإقليم والأمم المتحدة تعترف بفشل المجتمع الدولي

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، الأناضول)

تقرير

تنتظر الاقتصادي الإيطالي المعروف ماريو دراغي مهمة صعبة بعد تكليفه بتشكيل حكومة جديدة تكون بمثابة ورقة «جوكر» في مواجهة الأزمة الاقتصادية والصحية

أزمة الحكومة الإيطالية

«سوبر ماريو» أمام تحدي نيل دعم الأحزاب

في مشهد أصبح معتاداً على الساحة السياسية الإيطالية، حتى في ذروة الأزمة الاقتصادية والصحية التي يواجهها هذا البلد، سقطت أول من أمس الثلاثاء، كل المحاولات في روما، لإنعاش حكومة جوزيبي كونتي الائتلافية، بعد انفراط عقدها. واختار الرئيس سيرجيو ماتاريلا، الذي يملك صلاحيات واسعة خلال الأزمات، أن يبعد شبح الانتخابات المبكرة عن الإيطاليين وسط أزمة كورونا، وربما أيضاً خطر اليمين المتطرف المتحفز للعودة بقوة والاستحواذ على حصّة وافرة في البرلمان. وأخرج ماتاريلا اسم رئيس المصرف المركزي الأوروبي السابق، الاقتصادي الإيطالي ماريو دراغي، من العلبة، مكلفاً إياه بتشكيل حكومة جديدة تقع على عاتقها مهمة إدارة مرحلة كورونا والتعافي من الانكماش الاقتصادي الذي خلّفته، وعملية ضخّ 222,9 مليار يورو من صندوق تمويل أوروبي، لدعم الاقتصاد الإيطالي المترنح.

ويمثّل تكليف دراغي بتشكيل الكابينة الوزارية الجديدة، سواء اتخذت هيئة حكومة وحدة وطنية أو تكنوقراط بدعم سياسي، خبراً مفرحاً، للأوروبيين، فيما ليس واضحاً بعد ما إذا كان سيتمكن من الحصول على الدعم السياسي والبرلماني الكافي.

وتضاربت الأنباء أمس الأربعاء، حول الاتجاه الذي قد يأخذه حزب «خمس نجوم» في البرلمان لجهة موافقته على دعم حكومة يقيادة دراغي، من عدمه، وكذلك حزب «الرابطة» اليميني بقيادة ماتيو سالفيني، فيما من المتوقع أن يفرض زعيم الحزب الصغير «إيطاليا فيفا» (تحيا إيطاليا)، رئيس الحكومة السابق، ماتيو رينزي، شروطه على عملية التكليف.

وفشلت مساء أول من أمس المساعي السياسية في روما، لإعادة إنعاش حكومة كونتي، الذي قدّم في 26 يناير/ كانون الثاني الماضي استقالته إلى ماتاريلا، بعد فقدانه الأغلبية في مجلس الشيوخ، إثر انسحاب حزب «إيطاليا فيفا» من الائتلاف الحكومي، الذي يضم أيضاً تيار الوسط «الحزب الديمقراطي» وحزب «خمس نجوم». وكان كونتي يأمل جذب أحزاب صغيرة أخرى، لسدّ ثغرة مغادرة رينزي، كما جرى التفاوض مع الأخير خلال الأيام الماضية، مع وعود من «خمس نجوم» لتعزيز حصته في الحكومة المقبلة. لكن هذه المحاولات، التي قادها رئيس مجلس النواب روبرتو فيكو، باءت بالفشل. وبدأ اسم دراغي يتردد منذ يوم الأحد، كبديل محتمل لكونتي تحديداً لدى ماتاريلا، رغم الأجواء الإيجابية التي قدمها فيكو بداية حول المشاورات، قبل أن ينعاها الثلاثاء.

وكان رينزي، الذي بات يلقب بـ«المُدمر»، رغم حصّته الصغيرة في البرلمان، قد ألقى باللوم على كونتي لانهيار الحكومة، منتقداً سياسة الأخير الاقتصادية. في المقابل، اتهم رينزي (رئيس الوزراء من 2014 إلى 2016) نواب كونتي بالمسؤولية عن فشل المفاوضات، مشيراً إلى أنه سعيد بالنتيجة، ومشيداً بقرار ماتاريلا «الحكيم». وأكدت مصادر في «إيطاليا فيفا» للإعلام المحلي، أنها ستدعم في البرلمان تولي دراغي رئاسة الحكومة، وقال بعضها إن الحزب هو من سوّق اسم الأخير لدى ماتاريلا. لكن مصادر في «خمس نجوم»، قالت لـ«رويترز» إن الحركة لن تدعم حكومة جديدة برئاسة دراغي. لكن أي انتخابات مبكرة، لن تصب في مصلحة أحزاب الوسط واليسار، إذ تظهر أنها قد تسمح لليمين بزعامة سيلفيو برلوسكوني (فورتسا إيطاليا) المتحالف مع اليمين المتطرف («الرابطة» و«إخوة» إيطاليا) بالفوز.

والتقى ماتاريلا أمس بدراغي، لتكليفه بتشكيل الحكومة. وكان ماتاريلا قد أعرب، مساء الثلاثاء، عن رغبته في أن تقود البلاد حكومة «رفيعة المستوى» قادرة «على مواجهة الأزمات الخطيرة الحالية، الصحية والاجتماعية والاقتصادية»، وهو تعريف يتوافق تماماً مع مؤهلات دراغي الذي يُعزى إليه الفضل في إنقاذ منطقة اليورو من أزمة الديون في 2012.

وناشد الرئيس الإيطالي جميع الأحزاب السياسية دعم الحكومة المرتقبة، مستبعداً إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في خضم الجائحة. وقال في هذا الإطار إنه على الرغم من أن الانتخابات المبكرة كانت نتيجة محتملة و«ممارسة ديمقراطية» ضرورية، إلا أنها ليست بالقرار الصائب في هذا الوقت الحاسم من تاريخ إيطاليا، مع وفاة أكثر من 89 ألف شخص بالفيروس. وأضاف أنه لذلك، فإن «من واجبي توجيه نداء إلى جميع القوى في البرلمان حتى يمنحوا الثقة لحكومة رفيعة المستوى لا علاقة لها بأي قوة سياسية». وفي ظلّ نظام انتخابي نسبي، لطالما دفع إلى تكوين ائتلافات حكومية، وجعل الأحزاب الصغيرة تملك كلمة وازنة في تشكيل الحكومات الإيطالية، لمّح ماتاريلا أيضاً في كلمته إلى أن الانتخابات المبكرة لن تؤدي بالضرورة إلى توكيل واضح لأحد الأسماء السياسية لتشكيل الحكومة. وكان الأمر قد تطلّب أشهراً طويلاً بعد انتخابات في عام 2018، لتشكيل حكومة قادرة على العمل. ورأى ماتاريلا أن كل ذلك قد يشكل مصدر قلق للمواطنين، الذين يريدون حلولاً سريعة لمشاكلهم اليومية. ويعرف عن دراغي (73 عاماً) دوره الحاسم في إنقاذ منطقة اليورو من أزمة الديون عام 2012، وإنقاذ العملة الموحدة الأوروبية، حين قال عبارته الشهيرة «سأفعل كل ما يلزم» لذلك، ما أكسبه لقب «سوبر ماريو». وغاب دراغي عن الحياة العامة منذ مغادرته منصب رئيس المصرف المركزي الأوروبي عام 2019، لكنه ظلّ يعد بمثابة «ذخيرة» مهمة للحياة السياسية والاقتصادية في روما. ويعرف الرجل أيضاً بتكتّمه وحِدّيته وتصميمه. ودراغي مجاز في الاقتصاد وحائز على درجة دكتوراه في الاختصاص نفسه من «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» (إم اي تي)، الجامعة الأميركية المرموقة. ووصل دراغي إلى المصرف المركزي الأوروبي عام 2011، خلفاً للفرنسي جان كلود تريشيه. ومع إمكانية قيادته الحكومة، تعود إيطاليا مجدداً لخيار النموذج التكنوقراطي الحكومي، الذي يملك سمعة إنقاذها في وقت الأزمات، في استعادة لتجربة ماريو مونتي في 2011.

يُنسب إلى دراغي إنقاذ منطقة اليورو من أزمة الديون

استبعد ماتاريلا اتجاه البلاد إلى إجراء انتخابات مبكرة

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

قتلى وموجة نزوح إثر هجوم في دارفور

أسفر هجوم مسلح على قرى في ولاية جنوب دارفور، غربي السودان، الأسبوع الماضي، عن مقتل 14 مدنياً ونزوح الآلاف، وفق ما أكد مسؤول محلي، أمس الأربعاء. ونقلت وكالة الأنباء السودانية عن ممثل اللجنة الشعبية في منطقة شرق جبل مرة في الولاية، عبد الله التجاني، قوله إن الهجوم الذي تعرضت له قرى عدة، أدى إلى مقتل نحو 14 مدنياً، مضيفاً أنه أجبر أيضاً آلاف المواطنين على النزوح إلى قريتي بلي السريف وشنقل طوباي ومدينة مرشينج.

(الأناضول)

مالي: مقتل 9 جنود بهجوم مسلح

قتل 9 جنود ماليين، أمس الأربعاء، في هجوم على موقع عسكري لهم وسط البلاد، نسب إلى مسلحين متطرفين. وقال مسؤول عسكري لـ«فرانس برس»، إن موقع بوني بين دوينتزا وهومبوري في منطقة موبتي، تعرّض لهجوم «من أفراد مدجّجين بالسلاح»، مؤكداً أيضاً سقوط 14 جريحاً، اثنان منهم حالتهما خطرة. وأكد الجيش المالي تلقّيه إسناداً جوياً من قوة برخان الفرنسية في منطقة الساحل.

(فرانس برس)

البنتاغون يعلق عمل لجان من عهد ترامب

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، أول من أمس الثلاثاء، تعليق أنشطة 42 لجنة استشارية عيّن فيها الرئيس السابق دونالد ترامب عشرات الموالين له في آخر أيام ولايته. وأعلن وزير الدفاع لويد أوستن، في مذكرة، أنه سيعاد النظر في 42 لجنة استشارية مكلفة تقديم مشورة خارجية إلى البنتاغون، لتحديد ما إذا كانت ستحقق «فوائد ملموسة»، مضيفاً أنه سيتم بالتالي استبعاد مئات الخبراء وتعليق أنشطة العديد من اللجان حتى يونيو/حزيران المقبل.

(فرانس برس)

متابعة

ميانمار: تلويح بعصيان مدني رداً على انقلاب الجيش

على وقع بدء حملة جيش ميانمار القضائية ضد الزعيمة اونغ سان سو تشي ومجمل السياسيين الذين تمت اطاحتهم، يلوّح معارضو انقلاب 1 فبراير بالعصيان المدني في البلاد

باشر الجيش في ميانمار حملة قضائية ضد زعيمة البلاد أونغ سان سو تشي، بعد انقلاب يوم الاثنين، رغم تزايد الضغوط الدولية، تحديداً لناحية فرض عقوبات على البلاد. في المقابل، تزايدت الدعوات للقيام بعصيان مدني رفضاً للانقلاب في البلاد، في خطوة تُنذر بتحوّل شعبي مرتقب. وأفادت وثيقة لشرطة ميانمار، أمس الأربعاء، بأن الشرطة وجهت اتهامات لسو تشي، بمخالفة قانون الاستيراد والتصدير، وبأنها تسعى لاحتجازها حتى 15 فبراير/ شباط الحالي. وذكرت الوثيقة التي صدرت عن مركز للشرطة في العاصمة نايبيداو أن ضباط الجيش الذين فتشوا مقر إقامة سو تشي عثروا على أجهزة لاسلكي تم استيرادها بشكل غير قانوني واستخدامها من دون إذن. وأوضح المتحدث باسم حزب «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية»، على صفحته في «فيسبوك»، أنه «وردتنا معلومات موثوقة بأن محكمة داكيناتيري أصدرت مذكرة توقيف تمتد 14 يوماً من 1 إلى 15 فبراير ضد أونغ سان سو تشي بتهمة انتهاك قانون الاستيراد والتصدير». وأضاف أنه تم توجيه تهمة إلى الرئيس وين مينت المعتقل بعد الانقلاب، بموجب قانون إدارة الكوارث. كما أعلن الحزب أن مكاتبه في عدة مناطق من البلاد تعرضت للمداهمة وتمت مصادرة وثائق وأجهزة كمبيوتر.

في المقابل، تكثفت الدعوات للعصيان المدني على شبكات التواصل الاجتماعي، من قبل مجموعة «حركة العصيان المدني» على «فيسبوك»، التي باتت تضمّ نحو 150 ألف مشترك. وردّد مدوّنون، من بينهم أطباء وممرضون: «عار على الجيش» و«العسكريون لصوص». وكتب العاملون في القطاع الصحي إعلاناً مشتركاً جاء فيه: «سنطيع فقط حكومتنا المنتخبة ديمقراطياً». وأضافوا «لقد توقفنا عن الذهاب إلى المستشفيات التي وضعت حالياً تحت سلطة عسكرية غير شرعية». وتجمّع أفراد من الطاقم الطبي في مستشفى رانغون العام أمام المبنى ووجهوا تحية بثلاثة أصابع، في بادرة مقاومة سبق أن اعتمدها الناشطون في هونغ كونغ وتايلاند.

ومساء أول من أمس الثلاثاء وفي حي تجاري في رانغون عاصمة البلاد الاقتصادية قرع السكان على الطناجر احتجاجاً، وردد بعضهم «لتحيا الأم سو» في إشارة الى أونغ سان سو تشي. وكانت الزعيمة قد توقعت احتمال حصول انقلاب فاعدت رسالة خطية قبل اعتقالها، حضّت فيها الشعب على «عدم القبول بالانقلاب». لكن الخوف من أعمال انتقامية لا يزال كبيراً في البلاد التي عاشت منذ استقلالها عام 1948 تحت حكم ديكتاتورية عسكرية على مدى خمسين عاماً. وفي طوكيو، احتشد آلاف المتظاهرين من ميانمار أمام وزارة الشؤون الخارجية اليابانية، مطالبين اليابان بالانضمام إلى حلفائها واتخاذ موقف أكثر صرامة من الانقلاب العسكري في بلادهم. وارتدى المتظاهرون ملابس باللون الأحمر ولوحوا بصور سو تشي، ووقفوا في صف حول مبان حكومية في طوكيو التي نادراً ما تشهد تظاهرات سياسية كبيرة.

اتهام الزعيمة سو تشي بانتهاك قانون «الاستيراد والتصدير»

لم يتقبّل الجيش نتائج انتخابات نوفمبر (الأناضول)

في باريس، رأى وزير الخارجية الفرنسي جان-إيف لودريان، أمس، أن على الاتحاد الأوروبي «التفكير» في فرض عقوبات جديدة على العسكريين في ميانمار، في حال لم يرفعوا حالة الطوارئ. وأضاف في حديث لإذاعة «أوروبا 1» أنه «إذا استمر الوضع فيجب التفكير على مستوى أوروبي، بإجراءات إضافية لإبداء دعمنا للمسار الديمقراطي، وفي الوقت نفسه رغبتنا في عدم السماح لهذا البلد بالانحراف إلى ديكتاتورية عسكرية». وقال لودريان: «يجب احترام نتائج الانتخابات الديمقراطية» التي جرت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وحققت فيها «الرابطة الوطنية» فوزاً كبيراً، مضيفاً أنه «يجب الإصغاء إلى شعب ميانمار». وسبق للاتحاد الأوروبي أن فرض عقوبات على ميانمار، شملت تجميد أصول ومنع الدخول إلى أراضيه، في حق سبعة مسؤولين عسكريين ومن شرطة الحدود في عام 2018، بسبب قمع أقلية الروهينغا المسلمة في هذا البلد بموافقة سو تشي.

من جهتهم، قدّر مسؤولون أميركيون كبار، مساء أول من أمس الثلاثاء، أن تجري وزارة الخارجية الأميركية مراجعة لمساعداتها الخارجية للدولة، لكنها ستواصل برامجها الإنسانية لمساعدة الروهينغا. وأضاف مسؤولو وزارة الخارجية في إفادة للصحافيين أن واشنطن لم تكن على اتصال مباشر مع قادة الانقلاب في ميانمار أو قيادات الحكومة المدنية المطاحة.

(فرانس برس، رويترز)

تحجيم المعارضة واستعداد لمواجهة

الكرملين يستعجل إخماد الاحتجاجات

يبدو واضحاً أنّ الكرملين حدد طريقته للتعامل مع الأزمة التي تشهدها روسيا حالياً، على خلفية حبس المعارض ألكسي نافالني والاحتجاجات

سامر إلياس

في مؤشر إلى تغيّر جذري في قواعد اللعبة السياسية في روسيا، قضت محكمة في مدينة موسكو أول من أمس الثلاثاء بسجن المعارض أليكسي نافالني، لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة. وبتجاهله الاحتجاجات الشعبية والمواقف الدولية الداعية لإطلاق سراح نافالني، وإصراره على مقاربة أمنية عنيفة لتخويف المحتجين وترهيبهم، بدا واضحاً أنّ الكرملين يراهن على إنهاء التظاهرات في أسرع وقت، وشنّ حرب لا هوادة فيها ضدّ المعارضة «غير النظامية» لتحجيم فرصها في الحصول على أي مكاسب في الانتخابات البرلمانية الحاسمة في خريف العام الحالي، عبر اعتقال أو تحييد معظم قادتها، وإلصاق تهم الخيانة لصالح أجهزة استخبارات غربية بها. وتشّي الانتقادات الشديدة لحضور ممثلين لبعض السفارات الأجنبية جلسة محاكمة نافالني، ورفض السلطات المطلق للاستماع لأي مطالب غربية بشأن الإفراج عن «مريض برلين»، وهي الصفة التي باتت بديلة عن اسم نافالني في تصريحات الرئيس فلاديمير بوتين والمسؤولين الروس و«بروباغندا» الكرملين، بأن موسكو تفضّل خوض معركة جديدة مع الغرب، على أمل توحيد الشارع وراء شعارات توحيد الجبهة الداخلية في مواجهة الخارج الساعي إلى الحدّ من نفوذ روسيا العالمي، ومحاولة إضعافها من الداخل باستخدام «طابور خامس». وقوام هذا «الطابور» خليط بين الصحافة المعارضة، و«العملاء الأجانب»، كمؤسسات مجتمع مدني أو ناشطين فيها، و«المحتجين الفوضويين، الذين منهم من خرج من أجل المال» وآخرين من فئة «الشباب الضالين» و«التلاميذ الذين لا يفقهون في السياسة، ولم يجربوا حال الفوضى في تسعينيات القرن الماضي، ولم يطلعوا على المآسي والحروب الدموية في روسيا بعد عام 1917 التي أزهقت ملايين الأرواح وتسببت في دمار البنية الصناعية والزراعية في روسيا»، وفق تصريحات المسؤولين الروس.

وتوالت التنديدات الغربية بقمع التظاهرات في روسيا، إلى جانب المطالبة بإطلاق سراح نافالني. وقالت الحكومة الألمانية إنّ فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا بسبب قضية نافالني «غير مستبعد»، فيما طالبت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل موسكو بالإفراج عن نافالني ووضع حد لقمع التظاهرات. كما طالبت بريطانيا، عبر رئيس الوزراء بوريس جونسون ووزير الخارجية دومينيك راب، بـ«الإفراج فوراً ومن دون شروط» عن المعارض الروسي، منددّة بالقرار الجبان و«المنحرف» الذي أصدره القضاء الروسي. أما وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، فقال أمس إن «هناك توجهاً واضحاً نحو النزعة السلطوية» في روسيا، ودعا إلى إطلاق سراح نافالني، وهي الدعوة التي كان أطلقها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون كذلك مساء الثلاثاء.

وعلى الرغم من حملات الاعتقال الكثيفة في تظاهرات 23 و31 يناير/ كانون الثاني الماضي، خرجت تظاهرات أول من أمس الثلاثاء، للتنديد بالحكم ضدّ نافالني في مدينتي موسكو وسان بطرسبورغ، استفاد منظموها من التجربتين السابقتين، وتحدوا الشرطة والقوات الخاصة والأمن الوطني الذي انتشر بكثافة وسط العاصمة وأغلق محطات المترو القريبة من ساحة «مانيج»، وتحولت شوارع مركز موسكو الضيقة لثلاث ساعات إلى ساحة كر وفرّ.

وفي إطار سعيها لإخماد التظاهرات اتبعت السلطات سياسة تجمع بين الترهيب عبر التحذير من المشاركة في التجمعات غير المرخص لها، وما يمكن أن تتسبب به من زيادة في أعداد المصابين بفيروس كورونا، والتهديد عبر التأكيد بأنها لن تتهاون في تنفيذ القوانين بحقّ التظاهرات «غير الشرعية».

وحسب منظمة «أو في دي إنفو» التي ترصد أعداد وأوضاع المحتجزين في التظاهرات، فقد اعتقل الأمن الروسي منذ عودة نافالني إلى البلاد من ألمانيا، في 17 يناير وحتى مساء الثلاثاء، ما يزيد عن 11 ألف شخص، صدرت بحق المئات منهم قرارات توقيف إداري لمدة تتراوح بين 3 أيام وشهر. وأشارت المنظمة إلى أنه في يوم محاكمة نافالني تم اعتقال قرابة 1408 أشخاص، معظمهم في موسكو وسان بطرسبورغ، فيما قدرت المنظمة عدد المعتقلين في تظاهرات 23 يناير الماضي بنحو أربعة آلاف شخص في 125 مدينة، ونحو 5754 على أقل تقدير في تظاهرات 31 يناير في 87 مدينة. وذكرت أنّ النيابة العامة فتحت أكثر من 40 قضية جنائية بحق مشاركين في الاحتجاجات في 20 مدينة، مشيرةً إلى أنّ حملة الاعتقالات الحالية هي الأكبر منذ قرابة 9 سنوات.

ومع زيادة حالات الاعتقال، أفادت تقارير صحافية بأنّ المحتجزين يقضون ساعات طويلة بانتظار إيداعهم في مراكز الاحتجاز المكتظة.

ويظهر الحكم القاسي، وتوقعات بحكم إضافي بحق نافالني يوم غد الجمعة، في قضية التشهير بحق أحد المحاربين القدامى (في الحرب العالمية الثانية) يدعى إيغنات أرتيمينكو، تزامناً مع زيارة وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إلى موسكو، أنّ الكرملين اختار نهجاً واضحاً في تحدي الضغوط الخارجية وانتظار حزمة عقوبات جديدة. وعلى الصعيد الداخلي، فإنّ تصرفات السلطات الحاسمة في حملات الاعتقالات والترهيب، بعثت إشارة واضحة إلى انتهاء مرحلة السماح بوجود معارضة «غير نظامية» لا تدور في فلك سياسات الكرملين، والاكتفاء بمعارضة برلمانية «مدجنة» يمثلها الحزب الشيوعي الروسي، والحزب الليبرالي الديمقراطي و«حزب روسيا العادلة»، على أن يكون أقصى سقف لها هو تحسين بعض القضايا المطلبية، وطرح آراء معارضة في قضايا صغيرة، مع الالتزام بالخط العام للدولة، والدفاع عنها في وجه «هجمة غربية تهدف إلى إضعاف صعود روسيا العالمي».

ويبدو واضحاً أنّ قرار حبس نافالني الفعلي يهدف إلى إضعاف المعارضة عبر حرمانها من شخصية «كاريزمية» استطاعت جذب طيف واسع من الشباب ومناصري الأحزاب الأخرى إلى حركتها التي لم تعد تقتصر على «الليبراليين»، بل باتت تهدد بانقسامات عمودية وأفقية في الحزب الشيوعي الروسي. وعلى الرغم من أنّ قرار الحبس كان مفاجئاً بمدته، إلا أنّه كان متوقعاً في ظلّ تغيّرات شهدتها البلاد منذ الصيف الماضي، مع إقرار الدستور الجديد وتصفير عداد الرئاسة. وربما كان السماح بتسميم نافالني قبل أشهر بداية لمرحلة جديدة لإنهاء عمل المعارضة غير النظامية في البلاد، قبل أن تتطور لاحقاً إلى إلصاق تهمة الخيانة برموز هذه المعارضة وكل المتعاطفين معها، تمهيداً لتفصيل نتائج انتخابات مجلس الدوما (البرلمان) في سبتمبر/ أيلول المقبل، بحيث تضمن لبوتين اختيار الوسيلة المناسبة والمريحة لعملية نقل السلطة في 2024.

في المقابل، فإنّ انسداد أفق الحوار السياسي بين السلطة والمعارضة غير النظامية، والقسوة الواضحة في التعامل مع المتظاهرين، تزيد من رصيد أنصار نافالني الذين يراهنون على استمرار التظاهرات حتى بداية الخريف، واجتراح أساليب جديدة للاحتجاج ترهق السلطات الأمنية، ومواصلة كشف فساد السلطة، على أمل الدفع بمرشحين منهم أو دعم مرشحين مستقلين أو شخصيات مقبولة من الأحزاب غير «روسيا الموحدة»، من أجل إضعاف قبضة حزب السلطة على البرلمان. وفي حين، يراهن أنصار نافالني على البلدان الغربية للضغط على الكرملين، فإنّ السلطات تستغلّ نداءات فرض عقوبات إضافية على المقربين من بوتين، على أنها دليل واضح على تبعية المعارضة للغرب، بعدما بدأت بتصوير الداعين للتظاهرات كمجرمين بحق رجال الشرطة، ولا يتوانون عن استخدام الأطفال لأغراض سياسية. وهو ما يمهّد لحملة أقسى بحق المحتجين لإنهاء التظاهرات الأخطر منذ نحو 20 عاماً، ليس لحجمها الذي يمكن أن يكون متواضعاً بالنسبة لسكان روسيا، ولكن بسبب انتشارها الجغرافي الواسع في أنحاء البلاد، في وقت تشهد فيه روسيا تراجعاً في الأوضاع الاقتصادية بسبب العقوبات الغربية، وتراجع أسعار النفط، وتبعات فيروس كورونا. وواضح أنّ سخونة المشهد السياسي حالياً وانعكاساته على الشارع، ستحدّد مصير روسيا لسنوات مقبلة، بين الكرملين الراغب في إجهاض الاحتجاجات بأسرع وقت من خلال المراهنة على الخيار الأمني، والمعارضة الطامحة إلى زيادة ثقلها والمحافظة على زخم الاحتجاجات.

اعتقلت السلطات 1408 أشخاص أول من أمس الثلاثاء (ستانيسلاف كراسيلنيكوف/Getty)

ألمانيا: فرض عقوبات أوروبية على روسيا غير مستبعد